



OPEC

السياسات النفطية الإمارات خارج أوبك:

نحو الاستقلال الاستراتيجي واعادة
تشكيل سوق الطاقة العالمي

أحمد العابدي
باحث في الشأن السياسي



يُعد النفط أحد أهم الموارد الاستراتيجية المؤثرة في بنية الاقتصاد العالمي نظراً لارتباطه الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي على حد سواء فمنذ بدايات القرن العشرين أصبح النفط عنصراً حاسماً في تشكيل موازين القوى الدولية حيث تعتمد عليه الدول الصناعية في تأمين احتياجاتها الطاقية بينما تعتمد عليه الدول المنتجة كمصدر رئيسي للإيرادات وتمويل التنمية في هذا السياق تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 كإطار مؤسسي يهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء بما يضمن استقرار الأسواق العالمية ويحد من التقلبات الحادة في الأسعار وقد لعبت المنظمة دوراً محورياً في إعادة التوازن بين الدول المنتجة وشركات النفط الكبرى خصوصاً خلال سبعينيات القرن الماضي حين تمكنت من تعزيز سيادة الدول على مواردها الطبيعية إلا أن التحولات المتسارعة في سوق الطاقة العالمي سواء من حيث تنوع مصادر الطاقة أو تصاعد الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية بدأت تفرض تحديات متزايدة على نموذج العمل الجماعي الذي تتبناه أوبك وفي هذا الإطار يبرز قرار دولة الإمارات العربية المتحدة بالانسحاب من منظمة أوبك وتحالف أوبك+ اعتباراً من مايو 2026 كتحول نوعي يستدعي الدراسة والتحليل.



تنطلق هذه الورقة من إشكالية رئيسية مفادها: هل يمثل الانسحاب الإماراتي من أوبك تحولاً تقنياً مرتبطاً بإدارة الإنتاج أم أنه يعكس إعادة تموضع استراتيجية أعمق في بنية سوق الطاقة العالمي؟ وتفترض أن هذا القرار يعكس توجهاً نحو تعزيز الاستقلال الاستراتيجي للدولة في إدارة مواردها والانتقال من منطق التنسيق الجماعي إلى منطق المنافسة السوقية وتعظيم الحصة الإنتاجية. وعليه....

أولاً: الإطار التاريخي والقانوني لمنظمة أوبك

تأسست منظمة أوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر عام 1960 بمبادرة من خمس دول هي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا في ظل ظروف دولية كانت تتسم بسيطرة شركات النفط الكبرى على عمليات الإنتاج والتسعير وقد سعت الدول المؤسسة إلى إنشاء كيان جماعي يمكنها من استعادة السيطرة على مواردها النفطية وتحقيق عوائد عادلة وقد تم تسجيل المنظمة رسمياً لدى الأمم المتحدة عام 1962 الأمر

الذي منحها صفة قانونية دولية قبل أن ينتقل مقرها إلى فيينا عام 1965 ويستند عمل المنظمة إلى نظام أساسي يمنح مؤتمر أوبك السلطة العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الإنتاجية حيث يتم

«يُعد النفط أحد أهم الموارد الاستراتيجية المؤثرة في بنية الاقتصاد العالمي نظراً لارتباطه الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي على حد سواء.»

الاتفاق على مستويات الإنتاج بما يحقق التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية أن قرارات المؤتمر تُتخذ بـ "الإجماع" وليس بالأغلبية. وهذه نقطة جوهرية تجد الإمارات صعوبة في فرض رؤيتها عندما تختلف مع القوى الكبرى داخل المنظمة فأن تحركات أوبك في السبعينات كانت تطبيقاً لمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية الصادر عن الجمعية العامة للأمم



المتحدة، تمكنت أوبك من ترسيخ مكانتها كفاعل رئيسي في سوق النفط خاصة بعد موجة تأمين الموارد النفطية وارتفاع الأسعار بشكل كبير وقد أدى ذلك إلى تعزيز نفوذ الدول المنتجة اقتصادياً وسياسياً ومع ذلك واجهت المنظمة تحديات كبيرة في العقود اللاحقة خصوصاً مع تذبذب الأسعار وظهور منتجين جدد خارج إطارها.

ووفق تقديرات المنظمة تمتلك الدول الأعضاء نسبة كبيرة من الاحتياطيّات النفطية العالمية كما تسهم بنحو 40% من الإنتاج العالمي، الأمر الذي يمنحها قدرة مؤثرة في توجيه السوق لا سيما على المدى القصير. غير أن هذه القدرة ظلت مرتبطة بدرجة التزام الدول الأعضاء بسياسات الإنتاج المتفق عليها.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية والتقنية للانسحاب الإماراتي

تكشف المعطيات الاقتصادية الحديثة عن وجود فجوة واضحة بين القدرة الإنتاجية لدولة الإمارات والقيود المفروضة

عليها ضمن نظام الحصص في أوبك فالإمارات تمتلك طاقة إنتاجية متقدمة تقترب من خمسة ملايين برميل يومياً، في حين أن إنتاجها الفعلي ظل أقل من ذلك بسبب الالتزامات التنظيمية داخل التحالف النفطي فأن بقاء 1.5 مليون

برميل يومياً تحت الأرض يمثل خسارة في القيمة الحالية هذا التباين خلق ما يمكن وصفه بتكلفة الفرصة البديلة حيث تُحرم الدولة من الاستفادة الكاملة من استثماراتها الضخمة في قطاع الطاقة وفي ظل ارتفاع الطلب العالمي المتوقع على النفط خصوصاً في الاقتصادات الناشئة أصبح من المنطقي من

«يبرز قرار دولة الإمارات العربية المتحدة بالانسحاب من منظمة أوبك وتحالف أوبك+ اعتباراً من مايو 2026 كتحول نوعي يستدعي الدراسة والتحليل.»



الناحية الاقتصادية السعي إلى تعظيم الإنتاج بدلاً من الالتزام بقيود جماعية كما أن توسع تحالف أوبك+ منذ عام 2016 والذي ضم عدداً من الدول المنتجة من خارج المنظمة أدى إلى عدم العدالة التوزيعية نتيجة تباين المصالح بين الدول الأعضاء. هذا التعقيد قلل من مرونة السياسات الإنتاجية خاصة بالنسبة للدول التي تمتلك قدرات نمو عالية في الإنتاج مثل الإمارات.

إضافة إلى ذلك تسعى الإمارات إلى تحقيق توازن بين الاستفادة من الموارد النفطية الحالية والاستثمار في مستقبل الطاقة حيث خصصت استثمارات كبيرة في مجالات الطاقة المتجددة والحلول منخفضة الكربون ويستلزم هذا التوجه توفير موارد مالية كافية ما يعزز من أهمية زيادة الإنتاج في المدى القصير وأن عام 2026 يمثل نافذة زمنية حرجة حيث بدأت تظهر بوادر تباطؤ في استهلاك النفط في بعض الدول المتقدمة مما يجعل الاستقلال الاستراتيجي في هذا التوقيت وسيلة لضمان بيع المخزونات بأفضل الأسعار

«هذا القرار يعكس توجهاً نحو تعزيز الاستقلال الاستراتيجي للدولة في إدارة مواردها والانتقال من منطق التنسيق الجماعي إلى منطق المنافسة السوقية وتعظيم الحصة الإنتاجية.»

ثالثاً: التداعيات الجيوسياسية

لا يمكن فصل القرار الإماراتي عن السياق الجيوسياسي الأوسع الذي يشهد تغيرات متسارعة في منطقة الخليج والعالم فالتحولات في ممرات الطاقة والتوترات المرتبطة بالإمدادات دفعت الدول المنتجة إلى

إعادة تقييم استراتيجياتها بما يضمن تحقيق أمنها الاقتصادي وفي هذا الإطار يمنح الانسحاب من أوبك الإمارات مرونة أكبر في إدارة علاقاتها مع المستهلكين من خلال إبرام اتفاقيات



ثنائية بعيداً عن القيود الجماعية كما يعزز قدرتها على الاستجابة السريعة لتقلبات السوق.

وتشير المعطيات الراهنة إلى أن الاضطرابات الجيوسياسية ولا سيما الحرب الروسية-الأوكرانية والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط بما في ذلك الأزمات المرتبطة بمضيق هرمز وإغلاقه أو فرض قيود على الملاحة فيه قد أسهمت في ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة المخاوف من تعطل الإمدادات العالمية ففي مثل هذه الظروف يتجه السوق إلى التسعير وفق عامل المخاطر الجيوسياسية مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع في المدى القصير غير أن هذا الارتفاع يظل مؤقتاً ومرتبباً باستمرار الأزمات إذ يُتوقع أنه مع تراجع التوترات وعودة الاستقرار النسبي وبالتزامن مع زيادة المعروض النفطي خصوصاً في حال انخفاض مستوى الالتزام بنظام الحصص أو خروج بعض الدول من إطار أوبك فإن السوق قد يشهد فائضاً في العرض الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وفي هذا السياق تبرز إشكالية التأثيرات الاقتصادية على الدول الريفية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط مثل العراق وفنزويلا ويأثر حتى على السعودية حيث إن أي انخفاض حاد في الأسعار قد ينعكس سلباً على موازنتها العامة ويزيد من التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها خاصة في ظل محدودية تنويع مصادر الدخل ومع ذلك فإن هذا القرار قد ينعكس على تماسك المنظمة إذ إن خروج دولة منتجة ذات وزن قد يشجع دولاً أخرى على اتباع نهج مماثل مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرة أوبك على التنسيق الجماعي وزيادة حدة المنافسة في سوق الطاقة العالمية وفي هذا الإطار يمنح الانسحاب من أوبك الإمارات مرونة أكبر في إدارة علاقاتها مع المستهلكين من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية بعيداً عن القيود





الجماعية كما يعزز قدرتها على الاستجابة السريعة لتقلبات السوق.

ومع ذلك فإن هذا القرار قد ينعكس على تماسك المنظمة إذ إن خروج دولة منتجة ذات وزن قد يشجع دولاً أخرى على اتباع نهج مماثل مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرة أوبك على التنسيق الجماعي و أن زيادة الإنتاج خارج إطار الحصص قد تسهم في زيادة المعروض العالمي وهو ما قد يضغط على الأسعار، خاصة في حال عدم وجود آليات تنسيق بديلة. وفي المقابل، يرى بعض المحللين أن التحرر من القيود قد يمنح الدول مرونة أكبر، لكنه يعرضها أيضاً لمخاطر تقلبات السوق.

رابعاً: مستقبل أوبك في ظل احتمالات الانسحاب





التدريجي وتفكك الالتزام الجماعي

في ضوء التحولات الراهنة لم يعد انسحاب دولة الإمارات حدثاً معزولاً بل يمكن قراءته كمؤشر على بداية مرحلة جديدة قد تشهد انسحابات إضافية من منظمة أوبك خاصة من قبل الدول التي تواجه فجوة بين قدراتها الإنتاجية والتزاماتها ضمن نظام الحصص أو تلك التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وفق أولويات وطنية مستقلة إن التجارب السابقة كما في حالي قطر وأنغولا تُظهر أن قرار الانسحاب غالباً ما يكون نتيجة تراكم ضغوط اقتصادية واستراتيجية وليس مجرد رد فعل آني وهو ما ينطبق بدرجات متفاوتة على عدد من الدول الأعضاء التي قد تجد نفسها مستقبلاً أمام خيار إعادة تقييم جدوى الاستمرار ضمن الإطار الجماعي للمنظمة وتعزز هذه الفرضية مجموعة من العوامل البنيوية في مقدمتها تزايد التباين بين الدول الأعضاء من حيث الاحتياطات والتكاليف الإنتاجية والحاجات المالية فضلاً عن اختلاف استراتيجياتها في التعامل مع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة فالدول ذات القدرات الإنتاجية

العالية والاستثمارات الضخمة قد تميل إلى تعظيم حصتها السوقية في الأمد القصير بينما قد تفضل دول أخرى الحفاظ على استقرار الأسعار حتى لو كان ذلك على حساب تقليص الإنتاج هذا التباين يضعف من إمكانية التوصل إلى قرارات

“الإمارات تمتلك طاقة إنتاجية متقدمة تقترب من خمسة ملايين برميل يومياً، في حين أن إنتاجها الفعلي ظل أقل من ذلك بسبب الالتزامات التنظيمية داخل التحالف النفطي.”

جماعية ملزمة ويجعل الالتزام بها أكثر هشاشة.

كما أن صعود تحالفات مرنة خارج الإطار التقليدي، سواء عبر اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل أو شراكات إقليمية في مجال الطاقة يقلل من الاعتماد على أوبك كمنصة وحيدة للتنسيق وفي حال استمرار هذا الاتجاه قد تتحول المنظمة تدريجياً



من كيان قادر على ضبط السوق إلى إطار رمزي أو تشاوري مع تراجع قدرتها على فرض الانضباط الإنتاجي وعليه فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً لا يتمثل في انهيار مفاجئ للمنظمة بل في تفكك تدريجي لوظيفتها الأساسية يقابله صعود نماذج أكثر مرونة تقوم على المصالح الوطنية المباشرة.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن مستقبل أوبك سيتحدد بمدى قدرتها على التكيف مع هذه المتغيرات إما من خلال إعادة صياغة آلياتها لتكون أكثر مرونة واستيعاباً لاختلافات الأعضاء أو بمواجهة خطر فقدان المزيد من الدول وهو ما قد يقود في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل النظام النفطي العالمي على أسس أقل مركزية وأكثر تنافسية

وفي الختام يُمثل الانسحاب الإماراتي إعادة صياغة جذرية لعلاقة الدولة بالمنظمة حيث غلبت السيادة الإنتاجية على التوافقية الجماعية لمواجهة تحديات التحول الطاقوي المتسارع إننا أمام ميلاد نظام نفطي جديد يتسم بـ «اللامركزية التنافسية» حيث تصبح المصالح الوطنية المباشرة هي البوصلة الوحيدة

«إننا أمام ميلاد نظام نفطي جديد يتسم بـ
«اللامركزية التنافسية» حيث تصبح المصالح
الوطنية المباشرة هي البوصلة الوحيدة في
إدارة الثروة السيادية.»

في إدارة الثروة السيادية وبذلك لا يعد هذا الخروج مجرد إجراء تقني لرفع الحصص بل هو استشراق استراتيجي لنهاية عصر السيطرة المطلقة للكارتلات لصالح توازنات السوق المفتوحة مما يضع استقرار الطاقة العالمي تحت رحمة التعاون

الثنائي لا القرارات المركزية. وعليه تلخص هذه النتائج مايلي...
1 - تآكل فاعلية نموذج الكارتل التقليدي أن هيكلية أوبك+ القائمة على الإجماع أصبحت تشكل قيلاً على الدول ذات القدرات الانتاجية العالية مما أدى إلى عدم العدالة توزيعية في



الحصص ولا يراعي الاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة
في قطاع الطاقة

2 - أظهرت المقارنة مع قطر وأنغولا أن قرارات الانسحاب
تعكس مسارات متعددة اما التحول نحو بدائل الطاقة أوالسعي
لتعظيم الإنتاج أو الجمع بين الاثنين ضمن رؤية استراتيجية
شاملة

3 - إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للطاقة يؤدي خروج
لاعب بوزن الإمارات إلى إضعاف القدرة التفاوضية للمنظمة
دولياً ويفتح الباب أمام الواقعية الثنائية في إبرام صفقات
الإمداد مما يعزز أمن الطاقة الوطني بعيداً عن التجاذبات
الإقليمية داخل المنظمة

4 - من المرجح أن يشهد المستقبل انسحابات إضافية
لدول تسعى لتعظيم مصالحها الوطنية خاصة في ظل نمو
الطلب العالمي وتغير هيكل سوق الطاقة يتجه النظام النفطي
العالمي نحو نموذج أكثر تعددية وتنافسية تقابله زيادة في
تقلبات الأسعار وعدم اليقين في السوق قد تتحول أوبك
مستقبلاً إلى منصة تنسيقية أو استشارية بدلاً من كونها جهة
قادرة على ضبط الأسعار بشكل مباشر.